منتدى إدارة الإنترنت

الاجتماع الأول

أثينا، 30 تشرين الأول/أكتوبر إلى 2 تشرين الثاني/نوفمبر 2006

تقرير معلومات

من إعداد أمانة منتدى إدارة الإنترنت

المحتويات

	الصفحة
أولاً- مقدمة	3
ثانياً- الجوانب العامة	5
ثالثاً- المحاور الأربعة الواسعة في الاجتماع الأول لمنتدى إدارة الإنترنت	6
ألف- الانفتاح	6
باء- الأمن	8
جيم- التعددية	12
دال- سبل النفاذ	13
رابعاً- جوانب المؤسسات	16
المرفق الأول: قائمة البيانات	19
المرفق الثاني: مسرد	23

أولاً– مقدمة

1- طلبت المرحلة الثانية من مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات الذي انعقد في تونس العاصمة من 16 إلى 17 تشرين الثاني/نوفمبر 2005 من الأمين العام للأمم المتحدة أن يدعو "إلى عقد منتدى جديد للحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين" – يُسمى منتدى إدارة الإنترنت من أجل رعاية استدامة الإنترنت ومكانته وأمنه واستقراره وتطوره. وترد ولاية منتدى إدارة الإنترنت في الفقرة 72 من جدول أعمال تونس لمجتمع المعلومات[1]. وقد أُنشئت أمانة في جنيف لدعم منتدى إدارة الإنترنت.

2- وقد جرت العملية التحضيرية للاجتماع التمهيدي للمنتدى بطريقة مفتوحة وشاملة وشفافة. وعُقدت في جنيف دورتان من المشاورات العامة المفتوحة لجميع أصحاب المصلحة بين 16 و17 شباط/فبراير ويوم 19 أيار/مايو 2006، وظهر من هاتين المشاورتين فهم مشترك لكيفية عمل منتدى إدارة الإنترنت والقضايا التي يجب عليه أن يُعالجها. وكانت هاتان المشاورتان فرصة لجميع أصحاب المصلحة، بما فيهم المشاركون الأفراد ذوي الخبرة والكفاءة المؤكدة، للاشتراك على قدم المساواة.

3- ومنذ البداية كان هناك توافق واضح بين الآراء على أن منتدى إدارة الإنترنت يجب أن يكون هدفه الأساسي هو التطوير وبناء القدرات. كما ثبت أن المنتدى، بما يتفق مع ولايته، يجب أن يكون مرفق معرفة بالقضايا المتعلقة بإدارة الإنترنت. وظهر فهم عام بأن المنتدى يجب أن يجتمع مرة في السنة لمدة ما بين يومين إلى خمسة أيام.

4- وكانت العملية التحضيرية لدعوة المنتدى بداية لمناقشة واسعة النطاق في جدول الأعمال الموضوعي. ففي الجولة الأولى من المشاورات كان المطلوب من المشاركين بيان قضايا السياسات الرئيسية الثلاث التي يرغبون في أن يناقشها الاجتماع الأول لمنتدى إدارة الإنترنت. وبعد المشاورة أذاعت أمانة المنتدى موجزاً قصيراً عن قضايا السياسات العامة التي نوقشت أثناء الاجتماع والتي تعكس الاستجابة للاستبيان.

5- وشمل هذا الملخص:

- الاعتراف بتوافق آراء ناشئ بأن أنشطة منتدى إدارة الإنترنت يجب أن يكون لها اتجاه إنمائي شامل.
- الاعتراف بتوافق آراء ناشئ بأن بناء القدرات على الاشتراك بصورة سليمة في سياسة عالمية لتطوير الإنترنت يجب أن يكون أولوية شاملة.
- الاعتراف بأن الاشتراك السليم يشمل كلاً من المساعدة على حضور الاجتماعات والتدريب على موضوعات إدارة الإنترنت.

6- وبعد مشاورة شهر شباط/فبراير صدرت دعوة إلى إبداء التعليقات. وقُدّمت مساهمات مجموعها 43 من الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمجتمع الأكاديمي والفني ومن المنظمات غير الحكومية. وتناولت هذه المساهمات مجموعة واسعة من قضايا السياسات العامة. وكان كثير منها لا يشمل وصف قضايا السياسات العامة فحسب بل كان أيضاً يشمل مناقشة موسّعة لأهمية القضية وللفاعلين المشاركين في القضية ولتفسير الأسباب التي تفرض إدراج هذه القضية في جدول أعمال الاجتماع الأول لمنتدى إدارة الإنترنت.

[1] *يوجد جدول أعمال مؤتمر تونس لمجتمع المعلومات على* http://www.itu.int/wsis

7- وتوافق الآراء الناشئ على هذه الصورة، الذي جاءت به التقارير لأول مرة بعد مشاورة شباط/فبراير، والذي يُطالب بضرورة الاحتفاظ على اتجاه إنمائي شامل في المنتدى، كان موضع دعم من كثير من المساهمات. وكان بناء القدرات هو أكثر القضايا التي تعرضت لها المساهمات. ولم تكن هذه القضية معروضة من حيث تزايد توافق الآراء على أولويتها للتمكين من المشاركة الفعالة بل أيضاً على أنها قضية نوعية من قضايا السياسات. وعند النظر إلى بناء القدرات أُشير إلى أن الحصول على التعليم والثقافة والمعارف هو واحد من حقوق الإنسان المعترف بها. وأشار آخرون إلى ضرورة رعاية قدرة جميع أصحاب المصلحة من جميع البلدان على المشاركة في عملية إدارة الإنترنت. وتوسعت المناقشة في بناء القدرات كذلك إلى النظر في المعايير الفنية وضرورة وضعها بطريقة لا تعوق بناء القدرات. وكان من المقترح العمل بصراحة لاستكشاف مصادر إدارة الإنترنت التربوية ذات الصلة على الخط.

8- وبالإضافة إلى ذلك أثبتت القائمة التجميعية للقضايا ذات الأولوية منذ بداية العملية التحضيرية الأهمية الشاملة التي يُسندها أصحاب المصلحة للقضايا والمحاور مثل البريد الإلكتروني التطفلي (سبام) والجريمة الحاسوبية، وحرمة الحقوق الخاصة وحماية المعلومات، والتعددية اللغوية، والقضايا المتعلقة بالنفاذ إلى الإنترنت مثل تكاليف الاتصال الدولي ومدى إمكان تحمّل تكاليف الإنترنت ومدى توافره.

9- وكانت هناك آراء مختلفة بشأن وضع جدول أعمال الاجتماع الأولي للمنتدى: فكان هناك أسلوب يُحبّذ التركيز على عدد قليل من القضايا التي يجب التعمق في بحثها، وكان هناك أسلوب آخر يُحبذ مناقشة واسعة في أي قضية تُعتبر مهمة.

10- كذلك تناولت العملية التحضيرية الجوانب التنظيمية، وخصوصاً كيفية إدارة العملية التحضيرية. وفي ضوء الآراء التي أُبديت أنشأ الأمين العام في 17 أيار/مايو 2006 فريقاً استشارياً لمساعدته في الدعوة إلى اجتماع منتدى إدارة الإنترنت. ويشمل الفريق 46 عضواً من الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني، بما في ذلك المجتمع الجامعي والفني، وهم يمثلون جميع أقاليم العالم. ويرأس هذا الفريق Nitin Desai المستشار الخاص للأمين العام بشأن إدارة الإنترنت.

11- واجتمع الفريق الاستشاري يومي 22 و23 أيار/مايو ويومي 7 و8 أيلول/سبتمبر في جنيف واقترح البرنامج وجدول الأعمال الموضوعي لاجتماع أثنيا كما سيأتي في الفقرات التالية.

12- واختير موضوع "إدارة الإنترنت من أجل التنمية" ليكون هو المحور العام للاجتماع، على أن يكون بناء القدرات أولوية شاملة. واقتُرحت المحاور الأربعة الواسعة التالية لتكون موضوعات أساسية في المناقشة:

- الانفتاح – حرية التعبير، حرية تدفق المعلومات والأفكار والمعارف؛
- الأمن – بناء الثقة والاطمئنان من خلال التعاون، وخصوصاً بحماية المستعملين من البريد الإلكتروني التطفلي والفيروسات، مع حماية الخصوصية؛
- التنوع – ترويج التعددية اللغوية، بما في ذلك أسماء النطاقات المدوّلة والمحتوى المحلي؛
- النفاذ – توصيلية الإنترنت: السياسات والتكاليف، مع توافر الإنترنت وإمكان تحمّل تكاليفه بما في ذلك قضايا تكاليف التوصيلية، والمشاركة في التشغيل، والمعايير المفتوحة.

13- وخُصصت جلسات عامة في أول يوم وآخر يوم للسماح للمشاركين بمعالجة المحاور الأفقية مثل جوانب المؤسسات في منتدى إدارة الإنترنت والنظر في القضايا الناشئة والمناقشة في الأولويات المقبلة.

14- وعقب اجتماع الفريق الاستشاري صدر نداء لتقديم المساهمات على موقع ويب الخاص بأمانة المنتدى مع تحديد 2 آب/أغطس كتاريخ نهائي لتقديم المساهمات. وكانت هناك 79 مساهمة من 45 من المساهمين وردت قبل انقضاء المدة المذكورة. والورقة الحالية موضوعة على أساس المحاور الأربعة الأساسية الواسعة في اجتماع أثينا، وتنتهي باستعراض المذكرة الخاصة بقضايا المؤسسات. كما أن الورقة تُلخص الأوراق المقدمة إلى جانب موجز للحجج الأساسية التي أُبديت أثناء عملية المشاورات الرسمية. وهذه الورقة الأساسية لا تغطي بالضرورة كل حجة من الحجج التي جاءت في كل ورقة، ويمكن الاطلاع على جميع الأوراق بالكامل على موقع ويب الخاص بأمانة منتدى الإنترنت .http://www.intgovforum.org//contributions.htm

ثانياً- الجوانب العامة

15- أثار كثير من المساهمات في عملية التشاور بشأن المنتدى قضايا تُحيط بطبيعة إدارة الإنترنت. وتركّزت هذه المساهمات على عدة محاور، وخصوصاً الإطار التنظيمي العام لآليات إدارة الإنترنت الموجودة والعمليات التي تتطلبها وإدارة ومهام منظمات إدارة الإنترنت.

16- وذهبت مساهمات كثيرة إلى أن آليات إدارة الإنترنت لا يمكن فهمها إلا في سياق من القضايا الأوسع، وفي إطارات السياسة الدولية والوطنية. فمثلاً أشار مجلس أوروبا إلى أن إدارة الإنترنت، في نظر أعضائه، تشمل المبادئ والإطارات التي توضع لضمان تطوير الإنترنت ومجتمع المعلومات. وعلى ذلك فإن قضايا إدارة الإنترنت تشمل الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان وغير ذلك من الصكوك الصادرة من مجلس أوروبا، مثل اتفاقية الجريمة الحاسوبية، التي توفر إطاراً على المستوى الأوروبي لفحص مسؤوليات الدولة وتوجيه سياسات الدولة.

17- وكان دور منتدى إدارة الإنترنت موضع مناقشة في عديد من الأطروحات. فقد أكّد البعض[2] أن ولاية المنتدى واضحة في مبادئ مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات وفي جدول أعمال تونس. وكان الاتحاد الروسي يُحبذ في مساهمته أن يتناول المنتدى المبادئ والآليات المقبلة لإدارة الإنترنت الدولية وأن يناقش القضايا المتعلقة بالتسيير الإداري لنظام أسماء النطاقات، وعناوين بروتوكول الإنترنت.

18- وكان هناك توافق عام في الآراء على أهمية وضع جدول أعمال يكون نقطة محورية في منتدى إدارة الإنترنت، وخصوصاً قضايا مثل بناء القدرات ورفع مستوى الديمقراطية والشفافية في إدارة الإنترنت[3]. وتعرف مركز الجنوب على نوعين واسعين من بناء القدرات: النوع الأول يتعلق بتحسين المعارف لدى المؤسسات وفهم قضايا إدارة الإنترنت من جانب الحكومات وممثليها بهدف بتمكين البلدان النامية من الدفاع عن احتياجاتها بطريقة أفعل في مواجهة بقية الحكومات والقطاع الخاص، والنوع الثاني يتعلق بتحسين قدرة المواطنين على الاستفادة بالكامل من منافع الإنترنت.

---

[2] مثل the Internet Governance Project (IGP) and the South Centre، مشروع إدارة الإنترنت ومركز الجنوب.

[3] The South Centre، مركز الجنوب.

19- وكان هناك تعبير عن بعض القلق في المشاورتين من توازن المصالح في مناخ تعدد أصحاب المصالح. فقال البعض إن المنتدى يمكن أن يتعرض لخطر الوقوع في قبضة المصالح السياسية والتجارية السائدة[4]. وعلى ذلك فينبغي أن يُركز المنتدى على القضايا الإنمائية في الإنترنت باعتباره بنية أساسية عامة ذات منظور قوي من زاوية المشاعات العامة.

20- ولاحظ مجلس أوروبا أن المنتدى يمكن أن يُساعد على استكشاف ووضع خرائط عن القضايا التي ليس لها إجابات والخاصة بتفسير الحقوق في أوضاع على الخط. ومن القضايا المهمة التي ينبغي معالجتها خصوصية المراسلات أو الاتصالات على الإنترنت وبوجه خاص كيف تُعالج الدولة تدخل الأطراف الثالثة، والحق في حرية التعبير والمعلومات ودور الفاعلين في الأطراف الثالثة مثل مقدمي خدمات الإنترنت وعمليات التفكيك. كذلك لاحظ مجلس أوروبا أن من المهم استكشاف الأمن والاستقرار من منظور حقوق الإنسان. وأكد آخرون[5] على أن ترتيبات إدارة الإنترنت الموجودة حتى الآن نجحت في إبعاد البنية الأساسية التقنية عن التلاعب السياسي والتجاري وأعربوا عن أملهم في أن يستمر ذلك في عصر إدارة الإنترنت بواسطة أصحاب المصالح المتعددة.

ثالثاً- المحاور الأربعة الواسعة في الاجتماع الأول لمنتدى إدارة الإنترنت

ألف- الانفتاح

21- طوال العملية التحضيرية أبرز كثير من المتحدثين والمساهمين أهمية الانفتاح باعتباره واحداً من المبادئ والخصائص الأساسية في الإنترنت. واعتبرت طبيعة الانفتاح في الإنترنت جزءاً من خصائصه الفريدة وعنصراً مهماً كأداة لتحقيق التنمية البشرية. فالإنترنت يوفر تبادل المعلومات بطريقة متينة وبدون عوائق ويُرحّب بملايين من الأشخاص الذين يستعملونه من جميع أنحاء العالم. ومستعملو الإنترنت يتبادلون الأفكار والمعلومات فيما بينهم ويستفيدون من هذه الأفكار والمعلومات مما يزيد من ثروة المعرفة لدى كل شخص، في الوقت الحاضر وفي المستقبل. كما أن انفتاح الإنترنت يُعتبر سمة أساسية في ضمان استقراره وأمنه.

22- وأشار كثير من البيانات إلى الإنترنت جعل من الممكن أمام عدد غير مسبوق من الناس أن يتصلوا فيما بينهم وأن يعبروا عن أنفسهم (أي أن يحتفظوا بمعلومات وأفكار وأن يحصلوا عليها وأن يذيعوها بصرف النظر عن الحدود) بصورة واضحة وبطريقة سريعة بمثل هذه التكلفة المنخفضة. والنفاذ إلى المعلومات وتمكين الناس من الحصول على المعلومات والمعارف المتوافرة على الإنترنت يوصف بأنه هدف حاسم في مجتمع المعلومات الشامل وفي استمرار التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

23- وظهر في مختلف المساهمات قبول عام لأن تصميم الإنترنت كان يهدف إلى الكفاءة وليس إلى الإشراف ولذلك فإنه سمح لملايين من الناس من جميع أنحاء العالم بتثقيف أنفسهم والتعبير عن آرائهم والمشاركة في الديمقراطية إلى مدى لم يكن ممكناً من قبل. كما كان هناك اعتراف واسع النطاق بأن طبيعة توزيع الإنترنت أي وجود الإشراف

---

[4] IT for Change، تكنولوجيا المعلومات من أجل التغيير.

[5] The Oxford Internet Institute (OII)، معهد أوكسفورد للإنترنت.

عند الأطراف أي في يد المستعملين لا في يد نقطة مركزية يُعتبر سمة أساسية في معمار الإنترنت سمحت بحرية التعبير وبحرية تدفق المعلومات. وعلى ذلك كان هناك توافق آراء على أهمية الانفتاح في رعاية عمليات التنمية.

24- وكان المفهوم بصفة عامة أن واحدة من أهم مجموعات القواعد التي تحكم السلوك على الخط هي مجموعة القوانين المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية في الفضاء الحاسوبي. ونظراً للطبيعة الرقمية الفريدة في الإنترنت – إذ لا بد من عمل نسخ من البيانات بالضرورة للاشتراك في أي نشاط على الخط – فإن معظم استخدامات الإنترنت تُحرك تلقائياً قواعد الملكية الفكرية. ولكن لم يكن هناك فهم مشترك عن كيفية تشكيل تلك القواعد لحماية انفتاح الإنترنت وحرية تدفق المعلومات.

25- وفي رأي البعض[6] أن الشاغل الحقيقي هو أن توجيه السياسات الحالية لحقوق الملكية الفكرية والتجديد التكنولوجي، مثلما يتعلق بإدارة الحقوق الرقمية وتدابير حماية التكنولوجيا، يمكن أن يعوق حرية تدفق المعلومات وانفتاح الإنترنت. ولكن كان من رأي آخرين أن هذه الحقوق ضرورية لحماية حقوق المبدعين ولتنشيط الابتكار.

26- كذلك اعتُبرت ضرورة المحافظة على انفتاح الإنترنت شرطاً أولياً في التنمية المستدامة. وتركّزت مساهمات عديدة[7] على دور حرية تدفق المعلومات باعتبارها آلية لاستدامة التنمية ووقف "هجرة الكفاءات" من البلدان الأفقر إلى البلدان الأغنى. والحاسم في هذا النوع من الحجج أن انفتاح الإنترنت يعني النظر في طرق ضمان توزيع المعارف العلمية بصورة أعدل بين مختلف البلدان. فمثل هذه التدفقات للمعلومات هي أمر بديهي في عملية الابتكار وتدعم تطور المنشآت الصغيرة والكبيرة في البلدان النامية. وكان من بين المقترحات المحددة تنميط البيانات الشرحية ووجود نظام مجاني للتعرف على الموضوعات الرقمية؛ والشبكات بين النظراء باعتبارها حلاً ممكناً لنشر المعلومات العملية، وإقامة شبكة عالمية للتعددية اللغوية وموقع ويب اللغوي gTLDs.

27- وأبرز عدد من المساهمين أهمية المواد التعليمية المفتوحة الموجودة على الخط. والتحديات هنا ليست في مجرد التعرّف على الموارد التعليمية ورعاية وجودها بطريقة مفتوحة على الخط بل في ضمان تطوير مثل هذه الموارد بما يتفق مع مبادئ مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات ومع الأهداف الإنمائية للألفية[8]. ولقيت هذه الحجج دعماً من آخرين أبرزوا المبادئ الهادية إلى حرية تدفق المعلومات وهي: نفاذ الجميع إلى الأعمال التي بدأتها ومولتها السلطات العامة؛ ضمان الارتحال السهل للمحتويات إلى أشكال جديدة بغرض الحفاظ عليها؛ إعارة واستنساخ المواد التي ما زالت محمية بحقوق المؤلف ولكنها ليست داخلة في الاستخدام التجاري؛ تدابير تشجيع البحث والدراسة الفرديين بالسماح للأفراد باستنساخ المواد والمحتويات المحمية من أجل استخدامهم الشخصي (البحث والدراسة) وتدابير تنسيق تشريع حقوق المؤلف.

---

6 IP Justice, Electronic Frontier Foundation, Janet Hawtin-Reid، عدالة بروتوكول الإنترنت، مؤسسة الحدود الإلكترونية، جانيت، هوتين – ريد.

7 WSIS Civil Society, Special Libraries Association's (SLA)، المجتمع المدني في مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات، رابطة المكتبات الخاصة.

8 WSIS Education, Academia and Research Taskforce a paper on Open Educational Resources، قدمت فرقة العمل التابعة لمؤتمر القمة العالمي والمعنية بالجامعات والبحوث ورقة عن الموارد التربوية المفتوحة.

28- وأثار بعض المساهمين مسألة حقوق مجموعات الأقليات والسكان الأصليين فيما يتعلق بكل من النفاذ إلى المعلومات وحماية تراثهم الثقافي. وكان من النقاط التي أُثيرت أن حرية تدفق المعلومات والنفاذ إلى المعارف تضمن تطوير الإنترنت وحرية التعبير كما أنها حق حيوي من حقوق الإنسان، يُساهم أيضاً في توسع المشاعات العامة. ورأت إحدى المجموعات أن استخدام التراث الثقافي للشعوب الأصلية دون ترخيص، مثل استخدام الأسماء والتعابير من عند السكان الأصليين باعتبارها أسماء نطاقات على الإنترنت، يمكن أن يؤدي إلى ضرر اقتصادي واجتماعي لهؤلاء السكان[9].

باء- الأمن

29- أكد كثير من المشاركين والمتحدثين أثناء العملية التحضيرية أن أمن الإنترنت هو عنصر أساسي لبناء الثقة والاطمئنان بين مستعملي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وكان من رأيهم أن الإنترنت لديه القدرة على تمكين المستعملين من النفاذ وتوليد ثروة من المعلومات والفرص. ويتطلب تحقيق الإمكانيات الكاملة للإنترنت على دعم العلاقات التجارية والاجتماعية وجود مناخ يُشجع الثقة والاطمئنان بين المستعملين ويوفر منبراً ثابتاً ومضموناً للتجارة.

30- وأُشير إلى أنه رغم أن كل نبيطة جديدة وشبكة مترابطة ترفع من قدرة المستعملين ومجتمعاتهم نحو التقدم الاجتماعي والاقتصادي النافع فإنها أيضاً تزيد من تعرّض الأفراد والمنظمات لضرر محتمل من سلوك غير متعمد أو متعمد أو غير مشروع أيضاً. فانتهاك الأمن والخصوصية مثل انتحال الشخصية والفيروسات والبريد الإلكتروني التطفلي تُقلل من ثقة المستعملين واطمئنانهم. وعلى ذلك فإن الاهتمام بأمن الشبكات والمعلومات يبتعد عن الإنترنت بوصفه وسيطاً لنقل التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وهذه التهديدات تخلق أيضاً تكاليف ضخمة على المستعملين في مختلف أنحاء العالم مما يُقلل من استمرار النمو واستخدام الجوانب النافعة في مجتمع المعلومات.

31- وكان المفهوم لدى الجميع أن حل هذه المشكلات يعتمد على ارتفاع الوعي والفهم بين مختلف أصحاب المصالح بأهمية وجود بنية أساسية مأمونة للإنترنت. كما أنه يتطلب أيضاً مجموعة من المبادرات (على المستوى الوطني والدولي ومن القطاع الخاص والتكنولوجيا) وأن تنفيذ ذلك يتطلب تعزيز قدرات المستعملين على الإشراف على بياناتهم ومعلوماتهم الشخصية. وكان من نواحي القلق الرئيسية إيجاد التوازن المناسب بين الأمن وسلامة الاستعمال والانفتاح. وتدعو الحاجة أيضاً إلى التوازن بين تدابير مكافحة الجريمة وحماية الخصوصية وحرية التعبير. وفي نهاية الأمر فإن المسؤولية عن ضمان الإنترنت تقع على جميع أصحاب المصلحة وتتطلب التعاون فيما بينهم.

32- وركّزت مساهمات عديدة على قضايا الأمن[10]. وكان كثير من تلك الأوراق يعرض عملاً راسخاً نُفذ في سياقات أخرى ولكنه متصل بعمل منتدى إدارة الإنترنت.

33- وكان من المحاور المتكررة في الأوراق المقدمة ضرورة اعتماد أفضل الممارسات الدولية وضمان مزيد من التعاون الدولي من أصحاب المصالح المتعددة. فمثلاً كان هناك رأي على نطاق واسع بأن منع الجريمة الحاسوبية يتطلب من المنتدى تعزيز التعاون بين مختلف أصحاب المصالح والوكالات، وتثقيف مستعملي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات،

---

[9] The Indigenous Peoples ICT Taskforce، فرقة العمل المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات للسكان الأصليين.

[10] مثل ITU, OECD, Nippon Keidanren, the Japan Business Federation (JBF), Marc Perkel.

والاهتمام بشرح التهديدات التي يتعرض لها الأمن شرحاً مبسطاً للمستعملين النهائيين وتشجيع المساهمات الفردية التي تجعل الإنترنت أكثر أمناً[11]. كذلك أبرزت المساهمات مدى اتساع الأعمال التي نفذت لزيادة الأمن والثقة في الإنترنت ومكافحة الأنشطة الضارة وغير القانونية. ومن المقبول بصفة عامة أن ضعف مستويات الأمن (مثل انتحال الشخصية) والبريد الإلكتروني التطفلي والبرمجيات الفاسدة وتسرب المعلومات الشخصية) هي سبب رئيسي للقلق من جانب دوائر الأعمال والمستعملين ويمكن أن تؤدي في النهاية إلى زعزعة الثقة في الإنترنت[12].

34- وشرحت إحدى المنظمات الحكومية التي تُعالج قضايا الأمن، وهي منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ولايتها في إجراء البحث والتحليل ووضع إطارات سياسات لدعم الثقة في المجتمع الشبكي العالمي، مع التركيز بصفة أولية على سلامة المعلومات والخصوصية[13]. كذلك أنشأت هذه المنظمة فرقة معنية بالبريد الإلكتروني التطفلي[14]. وأنتجت كل واحدة من هذه المبادرات نتائج ملموسة، مثل الخطوط التوجيهية التي أصدرتها المنظمة المذكورة لأمن نُظم وشبكات المعلومات: نحو ثقافة الأمن وحزمة مكافحة البريد الإلكتروني التطفلي – وهي النقطة المركزية في البيان الذي قدمته المنظمة المذكورة إلى المنتدى. وتشمل الحزمة السالفة الذكر أقساماً عن السياسات والتدابير الموصى بها في التدخلات التنظيمية، والإنفاذ والتعاون، والأنشطة التي تُنفذها الصناعة، والحلول التقنية، ومبادرات للتعليم والتوعية، وتدابير خاصة بالبريد الإلكتروني التطفلي والتعاون والتبادل الدوليين. وقد اعتمد مجلس تلك المنظمة توصيات عن التعاون عبر الحدود في إنفاذ القوانين لمكافحة البريد الإلكتروني التطفلي (2006).

35- وكان هناك خيط مشترك في أوراق المساهمات هو أن هناك كثيراً من التدابير لمعالجة البريد الإلكتروني التطفلي. ومن أجل تقليل كمية هذا البريد اقترحت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أن التنظيم الوطني لمكافحة هذا البريد يجب أن يسعى إلى الحفاظ على منافع الاتصالات الإلكترونية بزيادة ثقة المستعملين في الإنترنت، وأن يحظر ويتخذ الإجراءات ضد هذا البريد على النحو الذي يُحدده القانون الوطني.ولبلوغ هذه الأهداف ينبغي أن يسير التشريع الوطني على بعض المبادئ الأساسية: فينبغي أن يكون هناك اتجاه سياسة واضحة في التشريع؛ وينبغي أن يكون إنفاذ القانون فعالاً، وينبغي أن يهتم التشريع بالروابط الدولية المناسبة لأن البريد الإلكتروني التطفلي هو قضية عابرة للحدود.

36- وأبدت أمانة الاتحاد الدولي للاتصالات حججاً مماثلة فيما قدمته من بيانات. فقد وجَّهت الانتباه بوجه خاص إلى الأولويات التالية:

- معالجة القلق على السلامة الحاسوبية من أجل تقديم خدمات إلكترونية مأمونة ويسهل الحصول عليها؛
- إيجاد فهم مشترك لقضايا البريد الإلكتروني التطفلي، والتهديدات الحاسوبية، بما في ذلك التدابير المناهضة لها؛

---

11 مثل Eurim.

12 مثل JBF.

13 تتضمن مجالات التركيز الحالية لدى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي مخاطر الأمن مثل البرمجيات الفاسدة، السياسات الوطنية لحماية البنية الأساسية للمعلومات المهمة، التوثيق الإلكتروني، إدارة الهوية، التعاون في إنفاذ قوانين الخصوصية، التعرف على ترددات اللاسلكي RFID، المتحسسات والشبكات .(www.oecd.org/sti/security-privacy).

14 www.oecd-antispam.org.

- تعزيز التعاون والتفاهم الخارجي دعماً لجمع وإذاعة المعلومات المتصلة بالأمن الحاسوبي من أجل تقليل التهديدات الحاسوبية ومنعها والكشف عنها؛
- تسهيل التعاون الإقليمي والأقاليمي ودعم بناء القدرات بالطريقة المناسبة مما يمكن أن يشمل وضع مذكرات تفاهم بين الدول الأعضاء المعنية لتعزيز الأمن الحاسوبي.

37- كما أن حزمة أدوات مكافحة البريد الإلكتروني التطفلي التي وضعتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تؤكد أهمية دور مقدمي خدمات الإنترنت والحاجة إلى أن تقدم الحكومات وجهات التنظيم دعماً لوضع مدونات لأفضل الممارسات من جانب مقدمي الخدمات بما يستكمل التشريع المذكور ويكون متفقاً معه. ووجد هذا الرأي صدى له في تعليقات جهات أخرى مثل غرفة التجارة الدولية[15]. وكان من رأي آخرين أن ما يمكن أن يُعتبر تدابير التنظيم الذاتي يمكن أن يمتد إلى تدابير "ضمان الجودة" مثل بطاقات جودة الإنترنت[16].

38- وكان من رأي كثير من المشاركين أن قضايا السلامة الحاسوبية هي قضايا دولية بشكل واضح إلى درجة تجعل من المهم إقامة آليات يستطيع المجتمع الدولي أن يتعاون من خلالها لمواجهة تهديدات الأمن. ويقوم هذا الرأي على ضرورة تركيز الموارد على قضية متوزعة توزعاً واسعاً؛ وكان هناك شعور بأن جهود شركة واحدة أو بلد واحد لم تعد تكفي لمكافحة تهديدات الأمن المتزايدة[17]،[18]. وفي هذا الخصوص كانت هناك اقتراحات بالأنشطة التي يمكن تنفيذها ودعمها من جانب المنتدى. وبعد ذلك كان هناك رأي بأن المنتدى يجب أن يبدأ المناقشة في تقديم التقارير وأعمال الشرطة على أساس غير جغرافي بما يسمح بالإبلاغ عن الجرائم ورصدها عبر الحدود؛ وأن على المنتدى أن يُشجع مزيد من الموارد من أجل التعرف على نطاق الجريمة الحاسوبية في الوقت الحاضر وعلى طبيعتها[19].

39- وإذا كان البريد التطفلي الإلكتروني يُعتبر بصفة عامة إساءة استعمال الإنترنت وتعسفاً في استعماله فإن البعض ذهب[20] إلى التمييز بوضوح بين الاحتياجات والمنافع التجارية المشروعة أو الاتصالات التجارية الإلكترونية، وبين البريد التطفلي الإلكتروني. فإذا كان هذا الأخير يُعتبر من وسائل الاتصالات الضارة والاحتيالية والمضللة وغير المشروعة التي ترسل بدون تمييز فإن من الممكن التفرقة بينه وبين أشكال أخرى من الاتصالات على الإنترنت. ومن شأن هذه التفرقة أن تُساعد المؤسسات المعنية بمعالجة هذه القضية على التركيز على الجوانب الضارة في هذا النوع من البريد.

---

15 تقول غرفة التجارة الدولية إن دوائر الأعمال حريصة على السماح بالتنظيم الذاتي لإثبات فاعليته – فعمليات الترشيح والتوسيم والتنظيم الذاتي على الإنترنت يجب أن تُعتبر بديلاً سليماً يُغني عن التشريع.

16 تقترح مجموع مستعملي الإنترنت السويسرية إدخال بطاقات جودة الإنترنت التي تستند إلى أعمال المنظمات القائمة مثل مبادرة النفاذ إلى الويب في كونسورسيوم الويب العالمي .Web Accessibility Initiative of the World Wide Web Consortium (W3C)

17 Nippon Keidanren، سبق ذكره.

18 تقول Eurim أن هناك تفاوتاً بين الموارد العامة والخاصة؛ فوكالات إنفاذ القوانين ليست لديها الموارد ولا المعارف الكافية لمكافحة الجريمة الحاسوبية في حين أن دوائر الأعمال الخاصة لديها على العكس من ذلك الموارد ولكنها غير قادرة على تنفيذ الحلول على نطاق واسع وشامل. وعلى ذلك اقترحت المجموعة ضرورة تقوية التعاون بين إنفاذ القوانين عبر الحدود وبين القطاعين العام والخاص.

19 Eurim، سبق ذكره.

20 مثل غرفة التجارة الدولية.

40- وتدخل في المناقشة في مسألة الأمن عدة قضايا أخرى ذات مغزى، مثل حقوق الإنسان وحماية الخصوصية. وكان من رأي مجلس أوروبا أنه إذا كان التعاون بين أصحاب المصالح المتعددة هو بلا شك أفعل الوسائل للتجاوب مع كثير من القضايا المتصلة بالأمن والاستقرار فإن من الضروري التفكير في إساءة استخدام الإنترنت وسوء استعماله من حيث إنكار حقوق الإنسان. وعلى ذلك يرى المجلس أن هناك مجالاً لجزاءات دولية ضد من يأوي أنشطة حاسوبية إجرامية أو إرهابية (أو يفشل في مكافحتها). وينبغي أن تكون هذه الجزاءات مماثلة للجزاءات الدولية المطبقة في الوقت الحاضر على البلدان التي تشتبك في نزاعات مسلحة أو تشترك في عمليات إرهابية.

41- وتساءلت إحدى المساهمات[21] عما إذا كانت تدابير الأمن الموجودة الآن هي شراكات مسؤولة ديمقراطياً أم أنها تدابير لجماعات المصالح الخاصة لحماية أنفسها. وذهبت تلك المساهمة إلى أن نطاق الجريمة الحاسوبية لم يخضع لقياس دقيق في الوقت الحاضر وذلك لأن البلاغات عن انتحال الشخصية وعن البريد الإلكتروني التطفلي ليست كافية. ومن المقترح تعديل حقوق الملكية الفكرية أو اللجوء إلى إعادة الهندسة الفنية باعتبارها طريقاً مستقبلياً لتحسين أمن الإنترنت.

42- وكان من القضايا الأساسية الأخرى المتعلقة بالخصوصية التي أُثيرت في عملية التشاور مسألة حقوق دوائر الأعمال في جمع واستخدام المعلومات الشخصية من موظفيها وعن موظفيها بما يتفق مع قوانين العمل وقوانين الضرائب وغيرها من القوانين، ولتقديم الإعانات، وإدارة الأعمال وتقديم الخدمات للعملاء[22]. وكانت الحجة هي أن دوائر الأعمال لا يجب منعها من اللجوء بالطريقة المناسبة والمركّزة والمعقولة إلى إجراءات الفرز قبل توظيف المرشحين، شريطة أن يعلم الموظفون بإمكان حدوث ذلك. ولوحظ أن الشركات يُطلب منها بصورة متزايدة فحص الموظفين في مجالات الصحة ورعاية الطفل والتعليم والضرائب أو الحراسات الخاصة أو إنفاذ القوانين. والنتيجة هي أن هناك حاجة إلى المرونة لتسهيل الوصول إلى المعلومات وتسهيل الاتصالات والتجارة على المستوى العالمي وإمكان قبول الاختلافات في تفسير الخصوصية في موقع العمل.

43- وكان من المناقشات المحددة جداً عن موضوع الخصوصية أثناء عملية التشاور ما يتعلق بقاعدة بيانات بروتوكول الإجابة على الاستفسارات WHOIS[23]. وكان جوهر هذه الحجة هو أن السياسات الجارية في هيئة الإنترنت المعنية بالأسماء والأرقام المخصصة/هيئة الأرقام المخصصة للإنترنت ICANN/IANA في إدارة قاعدة البيانات المذكورة، التي تتطلب بيانات دقيقة وإطلاع الجميع على هذه البيانات، تُعتبر في تنازع مباشر مع المبادئ والأنظمة المقبولة على نطاق واسع لحماية الخصوصية في بعض الولايات القانونية. وعلى ذلك قيل إن هيئة الإنترنت المعنية بالأسماء والأرقام المخصصة يجب عليها، بالتعاون مع آخرين، أن تُحدد الغرض الرسمي من قاعدة بيانات بروتوكول الإجابة على الاستفسارات بما يتفق مع غرضه الأصلي والمحدد أي إمكان حل المشكلات المتعلقة بتسجيل النطاقات حلاً موثوقاً به.

---

21 Eurim.

22 غرفة التجارة الدولية.

23 ICANN's Non-Commercial Users Constituency (NCUC)، مجموعة المستعملين غير التجاريين (NVC) في شركة الإنترنت المعنية بالأسماء والأرقام المخصصة.

44- وحاول بعض المساهمات البحث عن حلول مبتكرة لقضايا الأمن[24]. وتركزت إحدى تلك المحاولات على مفهوم "الحاسوبية المأمونة"؛ وهي عملية تهدف إلى زيادة الأمن وإلى منع مستعملي الحاسوب من أداء أي عمليات غير مرخص بها. وإذا كانت "الحاسوبية المأمونة" قد لا تكون جيدة أو سيئة في حد ذاتها فقد تكون لها انعكاسات كبيرة على المنافسة وعلى الخصوصية وعلى حقوق المستهلك. ويطلب الاقتراح البدء في عملية مفتوحة لمناقشة مفهوم "الحاسوبية المأمونة".

جيم- التعددية

45- رغم الاستحسان العام لأن نحو مليار شخص يستعملون الآن الإنترنت فقد أُشير أيضاً إلى أن كثيراً من الناس لا يستطيعون القراءة والكتابة باللغة الإنكليزية وأنهم يستخدمون لغات لا تستعمل الأبجدية اللاتينية. وكان هناك اعتراف عام بأن من الواجب أن يستطيع كل شخص أن يستعمل الإنترنت بلغته الخاصة به. ووجود إنترنت متعدد اللغات يمكن أن يرعى قيام مجتمع المعلومات الشامل والديموقراطي والشرعي والقائم على الاحترام والتمكين المحلي.

46- وأكّد كثير من المشاركين أن من العناصر الرئيسية في ترويج تعدد اللغات على الإنترنت العمل على توافر المعلومات باللغات المحلية.وقدمت عدة منظمات أوراقاً عن هذا المحور وناقشت منافع الإنترنت المتعدد اللغات للمجتمعات المحلية[25].

47- وأكد كثير من المساهمات أهمية التنوع اللغوي والثقافي باعتبارهما عنصرين ضروريين في تطوير مجتمع المعلومات[26]. ولكن كان من رأيها أن عدم الوصول إلى الإنترنت باللغات الأصلية فيه انتقاص لكثير من المستعملين المقبلين والحاليين. وهذه الآثار الضارة تكون شائعة في البلدان النامية على الأكثر. وقال بعض المشاركين إن الحكومات ينبغي أن تصمم سياسات تدعم خلق المحتوى الثقافي والتربوي والعلمي (بما يتفق مع الإعلان العالمي للتنوع الثقافي الذي أصدرته اليونسكو) وبوجه خاص وضع سياسات وطنية تُشجع على استخدام المعلومات المخزونة في دور المحفوظات والمتاحف والمكتبات مما يقدم محتوى لمجتمع المعلومات.

48- وركّز أحد البيانات على استخدام الكلمات المفتاحية[27]. واقترحت الورقة أن من الضروري النظر الآن في نُظم الكلمات المفتاحية في المستقبل. فالمستقبل يمكن أن ينطوي على تباينات متعددة على تصوير الكلمة المفتاحية الوحيدة. وعلى ذلك يمكن أن تكون الكلمات المفتاحية أيقونية أو شفهية أو أصوات غير مكتوبة أو مترجمة إلى كلمات مفتاحية متعددة أخرى في أي لغة أخرى، مما قد يفتح طرقاً مفيدة لمعالجة المحتويات المتعددة اللغات في الويب.

49- وتناول كثير من الأوراق موضوع إدارة نظام أسماء النطاقات ومختلف طرق تحويله إلى نظام يسمح باستخدام متعدد اللغات، ولكن توصلت كل ورقة إلى توصيات مختلفة. أما القضايا المحيطة بأسماء النطاقات المدولة فقد تناولتها

---

24 Vittorio Bertola

25 Eurolinc

26 Eurolinc and WSIS Civil Society Working Group on Scientific Information، وصلة أوروبا وفريق المجتمع المدني العامل المعني بالمعلومات العلمية في مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات

27 The Native Language Internet Consortium، كونسورسيوم اللغات المحلية على الإنترنت.

عدة أوراق[28]. وكان هناك اعتراف بأنه لما كانت الحلول الفنية لمعالجة قضايا التعددية اللغوية أصحبت أكثر محلية فإن قضايا التشغيل المتبادل عالمياً أصبحت أكثر تعقيداً وأصعب في ضمانها.

50- وكان من القضايا الرئيسية التي أُثيرت مسألة استخدام "الأسماء المستعارة" وكيفية استخدام هذه الأدوات لعرض ومعالجة أسماء النطاقات الأعلى باللغات المحلية في المستوى الفرعي لنظام أسماء النطاقات[29]. فهذا الأسلوب سيوفر خبرة أحسن للمستعملين ويُقلل الحمل على نظام أسماء النطاقات، بدلاً من محاولة وضع أسماء متعددة لكل نطاق في نظام أسماء النطاقات نفسه. وذهبت الورقة إلى أن هذا المنهج يتجنب إضافة تعقيدات إلى تشغيل قاعدة بيانات نظام أسماء النطاقات. وكانت الحجة الرئيسية أنه من وجهة نظر المستعملين تتعلق القضايا المحيطة باللغات تتعلق كلها بما هو مشاهد ومكتوب لا بما هو موجود في نظام أسماء النطاقات أو في الشكل المرئي في كشاف الموارد الموحد. والمسألة في تدويل نظام أسماء النطاقات ليست فيما يحدث في التكنولوجيات الكامنة وراء ذلك بل "ما الذي ينبغي أن يشاهده المستعمل (أو يحصل عليه) وما هي أفضل الطرق لتحقيق ذلك؟".

51- وقدمت أمانة الاتحاد الدولي للاتصالات نظرة عامة عن أنشطتها في مجال أسماء النطاقات المدولة استناداً إلى عمل فريق الدراسة 17 (الأمن واللغات وبرمجيات الاتصالات). فقد عهدت الجمعية العالمية لتنميط الاتصالات للاتحاد المذكور بدراسة أسماء النطاقات المدولة لأنه رُئي أن تنفيذ تلك الأسماء سيُساهم في تسهيل وتوسيع استخدام الإنترنت في البلدان التي لا تكون لغاتها المحلية أو الرسمية ممثلة في حروف الأبجدية المرجعية الدولية.

52- ومع ذلك أعرب البعض عن رأي بأن القضية الآن ليست في إقامة التعددية اللغوية بل هي قضية ضمان التناسق بين مختلف مؤسسات التسجيل الوطنية[30]. وتدعو الحاجة إلى التأكد من أن عمليات التطوير والصيانة والترفيع والتدقيق يمكن أن تسير بطريقة تحافظ على استقرار الإنترنت وعلى سلامته وأمنه.

دال- سبل النفاذ

53- ذكّر كثير من المشاركين، وخصوصاً من البلدان النامية، أنه رغم التقدم السريع في الإنترنت لا يزال هناك خمسة مليارات من الناس غير قادرة على الوصول إلى هذه الأداة المهمة للنمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية. واستذكروا أن النفاذ يجب لذلك أن يكون أهم قضية منفردة لمعظم الناس، وخصوصاً في البلدان النامية.

54- وأبرزت بعض المساهمات[31] أن هناك عدة عوامل تُحدد مدى توافر الإنترنت والقدرة على الوصول إليها وتحمّل تكاليفها. ويستطيع المناخ التنظيمي المناسب (الذي يُشار إليه في بعض الحالات على أنه المناخ التمكيني) أن يفعل الشيء على المستوى الوطني الكثير لرعاية نشر الإنترنت ونموه. وفي وسع السياسات الوطنية أن تُشجع الاستثمار في القدرات وفي النمو، وأن تدعم إنشاء مراكز تبادل للإنترنت، وأن تخلق مناخاً قانونياً ملائماً لدعم

---

28 أي أمانة الاتحاد الدولي للاتصالات، غرفة التجارة الدولية، مجتمع الإنترنت.

29 ISOC discussion paper "Internationalising Top Level Domain Names: Another Look"، ورقة المناقشة المقدمة من مجتمع الاتصالات بعنوان "تدويل أسماء النطاقات من المستوى الأعلى: نظرة جديدة".

30 غرفة التجارة الدولية.

31 The Global Internet Policy Initiative (GIPI)، مبادرة سياسة الإنترنت العالمية.

التجارة الإلكترونية، والتشجيع على توسيع الشبكات واسعة النطاقات، وتشجيع التنافس داخل صناعة توريد خدمات الإنترنت مما يؤدي إلى تخفيض الأسعار.

55- وأُشير إلى أن هناك عنصراً آخر يمكن أن يؤثر في توافر الإنترنت وتحمل تكاليفه وهو أسعار التوصيلية الدولية وتكاليفها. فقواعد التوصيلية والاتفاقات الخاصة بها، بما في ذلك ترتيبات التناظر، تُعتبر حاسمة في نجاح تشغيل الإنترنت وفي الحفاظ على توافره وموثوقيته من طرف إلى طرف بطريقة تحقق فعالية التكاليف.

56- وتركزت البيانات التي تناولت مسألة الوصول على ثلاث قضايا رئيسية. الأولى هي الأهمية الشاملة لمسألة النفاذ في إقامة مجتمع المعلومات والتباين الكبير في توزيع إمكانيات الوصول داخل البلدان وفيما بين البلدان. والمجال الثاني هو أهمية وجود قواعد مفتوحة للحفاظ على انفتاح الإنترنت وإذكاء الابتكارات ودعم النشر السريع للخدمات والتكنولوجيات الجديدة. وكان مجال التركيز الثالث هو تكاليف الوصول.

57- وكان هناك قلق من أن موضوع الوصول ضمن مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات وفي سائر مناقشات إدارة الإنترنت قد تركز على الوصول باعتباره قضية بنية أساسية وليس قضايا الجودة والمحتوى وإمكان تحمل التكاليف[32]. والحجة الرئيسية هي أن الوصول إلى البنية الأساسية ليس كبير الفائدة للمستخدمين النهائيين إذا كان النفاذ إلى المحتوى والخدمات ومستوى الأسعار غير داخلة في مفهوم الوصول والمناقشة بشأنه. وكان هناك تعليق بأن النفاذ وانفتاح المعلومات هما مفهومان مترابطان.

58- وتحدثت بعض البيانات[33] عن أن مسألة النفاذ تجاوز البنية الأساسية وأشارت إلى التفاعل بين الفجوة الرقمية والوصول والتعددية اللغوية. فكثيراً ما تكون اللغات الأصلية لغات غير مكتوبة بحيث أن تحقيق وصول الشعوب الأصلية يحتاج إلى حلول غير تقليدية من زاويتي البرمجيات والعتاد.

59- وأما البيانات التي عالجت موضوع القواعد المفتوحة فركزت كلها على النتائج الإيجابية التي تحققت من العادة التي جرى عليها مجتمع الإنترنت الفني منذ زمن طويل وهي عادة الانفتاح، وعارضت بشدة أي خطوات لإضعاف معيار القواعد المفتوحة.

60- وذهب كثير من البيانات إلى أن عمليات الوصول المفتوح كانت المحرك وراء النمو والتوصيلية في الإنترنت، وأن حجر الأساس هذا في الإنترنت يجب أن يكون ماثلاً في الذهن في مناقشات السياسة العامة الرئيسية الخاصة بإدارة الإنترنت. ورأى البعض أن أكبر تهديد لاستقرار الإنترنت ونموه ونطاقه العالمي يمكن أن يأتي من عدم فهم طريقة تطوير تكنولوجيات الإنترنت ومواردها وطريقة تنسيقها[34]. ولهذا فإن من المهم لواضعي السياسات في القطاعين العام والخاص على السواء أن يفهموا كيف تطور الإنترنت وما الذي أدى إلى نجاحه بهذا الشكل.

61- وركّزت بيانات أخرى على "تأثير الشبكات" الإيجابي الكبير الذي أمكن تحقيقه بفضل القواعد المفتوحة وكيف أن تأثير هذه الشبكات كان أساسياً في فهم السبب الذي جعل الإنترنت وشبكة الويب العالمية أدوات قوية

---

32 تكنولوجيات المعلومات من أجل التغيير، IT for Change.

33 The Indigenous ICT Taskforce، فرقة العمل المعنية بتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات للسكان الأصليين.

34 IOSC.

جداً للاتصال والتعاون[35]. وأشارت بعض الأوراق إلى التوازن القائم بين حقوق الملكية الفكرية والمشاعات العامة وكيف أن هذا التوازن أصبح مهدداً باجتماع عوامل تشمل تزايد براءات اختراع البرمجيات، وفشل ما كان يُسمى "الترخيص المعقول وغير التمييزي"، والاستراتيجيات التجارية التنافسية وعلاقات التجارة.

62- وهناك بُعد آخر تناوله بعض المشاركين هو دور القواعد المفتوحة في تعزيز التنافس على أساس المساواة عبر مجموعة واسعة من أسواق الإنترنت. ووضعت إحدى المساهمات[36] بعض المبادئ التوجيهية لإقامة قواعد مفتوحة فعالة وسياسات تبادل التشغيل وترويج القواعد المفتوحة للإدارات الحكومية التي تستعمل أجهزة إلكترونية.

63- وأكد كثير من البيانات ضرورة التفرقة بين قضيتين متميزتين: كيف توضع القواعد المفتوحة وكيف يمكن ضمان استمرارها، وبين المفاضلة بين البرمجيات المملوكة والبرمجيات المفتوحة والمجانية. فأنصار المصادر المجانية والمفتوحة[37] يقولون إن الإنترنت ومصادر البرمجيات المجانية والمفتوحة يسيران جنباً إلى جنب. فتلك المصادر المجانية والمفتوحة هي التي جعلت الإنترنت وشبكة الويب العالمية أمراً ممكناً لا وتزال هي التي تُشكل هذه الشبكة وتطوِّرها. ومن المؤسف أن البرمجيات المجانية والمفتوحة وممثليها استبعدوا تقريباً من المناقشة في إدارة الإنترنت حتى الآن، أولاً في إطار الفريق العامل المعني بإدارة الإنترنت، ثم بعد ذلك في أعمال منتدى إدارة الإنترنت.

64- وذهبت إحدى البيانات[38] إلى أن قواعد الإنترنت هي الوسيط بين مصالح اقتصادية متنافسة تعكس التوترات بين أصحاب المصلحة المتعددين (مثل التوتر بين الوصول إلى المعلومات وحقوق الملكية الفكرية). كما لاحظ هذا البيان أن مجموعات قواعد الإنترنت لا تتشارك في معايير إجرائية مشتركة نظراً لوجود العديد من المنظمات التي تضع قواعد في مجال الإنترنت وأن الانفتاح الإجرائي والمعلوماتي يتباين بين المنظمات. فهناك حواجز أمام الدخول إلى إجراءات وضع القواعد لأن وضع بعض أجهزة وضع القواعد تميل إلى استبعاد غير الأعضاء، وفي بعض الأحيان تسيطر مصالح قوية على عمليات وإجراءات وضع القواعد. فمثلاً يمكن القول بأن بعض الكيانات استخدمت حقوق الملكية الفكرية من أجل تعظيم إيرادات الإتاوات على القواعد المعتمدة في حين أن البعض الآخر استعمل القواعد كجزء من استراتيجيات تسويق المنتجات ووضع حواجز أمام التشغيل المتبادل وقيود على التنافس.

65- وأكّد كثير من العروض الدور الخاص بهم في المناقشة بشأن المعايير المفتوحة وعمليات وضع المعايير. فمثلاً قدمت منظمة مجتمع الإنترنت مقالة من نشرة أنبائها تؤكد أن هذه المنظمة باعتبارها "البيت التنظيمي" لعمليات وضع معايير الإنترنت هي في وضع فريد لمساعدة واضعي السياسات على فهم انعكاسات تكنولوجيات الإنترنت ووضع سياسات فعالة ومنصفة لتنسيق الإنترنت. كما أن أمانة الاتحاد الدولي للاتصالات أبرزت دورها الرئيسي منذ زمن بعيد في عمليات وضع المعايير في المجتمع الدولي.

---

35 قدمت Sun Microsystems، وConsumer Project on Technology، وIP Justice ، وUniversity of Maastricht and Electronic Frontier Foundation مشاركة بعنوان "دور إيجابي للحكومات في تعزيز قواعد مفتوحة في تكنولوجيا المعلومات، تأثير الشبكات ومجتمع المعلومات" "A Positive Role for Government in Promoting Open IT Standards, the Network Effect and the Information Society".

36 Rishab Ghosh من جامعة ماستريشتش.

37 مؤسسة البرمجيات المجانية في أوروبا (FSFE).

38 قدم مشروع The Information Society Project of Yale Law School، ورقة بعنوان "Best Practices for Internet Standards Governance for the consideration of IGF"، "أفضل ممارسات إدارة قواعد الإنترنت للنظر فيها من جانب منتدى إدارة الإنترنت.

66- وتناولت عروض عديدة مسألة تكاليف التوصيلية[39]، وخصوصاً طريقة توزيع تكاليف الشبكة وإيرادات النفاذ وما يتصل بها من إيرادات بين مختلف الجهات. وفي البيان الذي قدمته أمانة الاتحاد الدولي للاتصالات عن هذا الموضوع عرضت الأمانة توصيات الجمعية العالمية لتنميط الاتصالات واعترفت بضرورة تعويض مقدمي الخدمات الذين ينفذون الحركة. وأكدت الورقة أن مثل هذه الترتيبات في التوصيلية بين حركة الإنترنت يجب الاتفاق عليها على أساس تجاري عند إقامة وصلات إنترنت دولية. كذلك عرضت الورقة عمل الاتحاد الدولي للاتصالات الجاري، مثل دراسة كفاءة وتكاليف توصيلية الإنترنت عبر العالم في فترة 2005-2008.

67- ورأى آخرون أن قضايا توصيلية الإنترنت وخصوصاً التوصيلية الدولية يمكن معالجتها بتحرير أسواق الاتصالات الذي استطاع في السنوات الأخيرة أن ينجح في دعم نمو النفاذ وتحديد الخدمات وإحداث تخفيض كبير جداً في أسعار النفاذ إلى الإنترنت[40]. وفي تجربة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ثارت مخاوف عن تبادل حركة الإنترنت وأمكن التغلب عليها بتطبيق حلول تجارية ولكن لوحظ أيضاً أن هناك حاجة ملحة لتطوير رأس المال البشري وخصوصاً مهارات إقامة الشبكات الداخلية، إلى جانب البنية الأساسية مثل نقاط تبادل الإنترنت[41].

رابعاً- جوانب المؤسسات

68- ركّزت بيانات كثيرة على جوانب المؤسسات المتعلقة بمنتدى إدارة الإنترنت أو اقترحت ترتيبات جديدة فيما يتعلق بتلك الإدارة. وكانت السمة المشتركة بين معظم تلك البيانات هي التركيز على أهمية وضع عمليات لأصحاب المصالح المتعددين والحفاظ على تلك العمليات على المستويين الوطني والدولي. وعلى ذلك فإن أهمية العمليات المتعددة المصالح كانت مثلاً موضع إبراز من جانب مساهمة سلطة تنظيم الاتصالات السلكية واللاسلكية في مصر التي أكدت أنه في الأسواق الناشئة، كما في مصر، لا يكون خلق مجتمع المعلومات وتطويره عملاً يؤديه كيان واحد بل إنه مهمة وطنية تؤديها وكالات متعددة، وشراكات بين القطاعين العام والخاص ومبادرات من المجتمع المحلي وتعاون بين جميع أصحاب المصلحة.

69 ولاحظ آخرون[42] أن أساليب أصحاب المصالح المتعددة متصلة بالموضوع لأن الإنترنت في حد ذاته هو مجموعة من التكنولوجيات والخدمات. ولكن لوحظ أيضاً أن التعدد الكامن في التعاون بين أصحاب المصالح المتعددة يمكن أن يؤدي إلى زيادة التعقيد والتجزئة في عمليات الإدارة.

70- كذلك تناولت مساهمات أخرى دور الأشخاص والمجموعات و"تعلّم السياسات" بين تلك المجموعات. فمثلاً كان هناك رأي على نطاق واسع بأن منتدى إدارة الإنترنت يستطيع أن يتعلم من الأجهزة الفنية العاملة بالفعل

---

39 مثلاً، باهر عصمت وخوان فرناندیز.

40 GIPI paper on Internet Exchange Points، ورقة مبادرة سياسة الإنترنت العالمية عن "نقاط التبادل".

41 OECD paper on IXPs، ورقة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي عن نقاط التبادل على الإنترنت.

42 The Oxford Internet Institute (OII) "*Addressing the Issues of Internet Governance for Development: A Framework for Setting and Agenda for Effective Coordination*". معهد أوكسفورد للإنترنت "معالجة قضايا إدارة الإنترنت من أجل التنمية: إطار لوضع جدول أعمال للتنسيق الفعال".

في إدارة الإنترنت مثل فرقة عمل هندسة الإنترنت (IETF)، وذلك فيما يتعلق بالإدارة واتخاذ القرارات بطريقة تعاونية وديمقراطية الحوار[43]. وبالمثل تركزت مساهمات أخرى على المعارف العميقة التي يمتلكها بالفعل المجتمع الفكري العالمي، وأبرزت دور المنتدى في إدخال تلك المعارف إلى العمل في مجال إدارة الإنترنت[44].

71- وتناولت مساهمات عديدة أوضاع إدارة عملية ذات أصحاب مصالح متعددة. وربطت إحدى المساهمات[45] محور الانفتاح الواسع الذي جاء في جدول أعمال اجتماع المنتدى في أثينا بلُبّ مشاركة أصحاب المصالح المتعددة واقترحت إيجاد عملية أو آلية مناسبة للمساءلة من أجل معالجة مختلف القضايا الموضوعية واحتياجات أصحاب المصالح بغية ضمان فاعلية نموذج أصحاب المصالح المتعددة. ووصفت إدارة آراء ومصالح وقيم ومفاهيم ثقافية وسياسية متميزة أو متنازعة على أنها "تحديات قاسية". ولكن تنفيذ مبادئ مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات (وهي مبادئ متعددة الأطراف وشفافة وديمقراطية) يعتمد على إقامة نظام مشاركة بين أصحاب المصالح المتعددة. ودعا أحد الاقتراحات[46].إلى إقامة إطارات قانونية لشراكات بين أصحاب المصالح المتعددة من أجل الإدارة مع اقتراح إقامة "وكالة من وزن خفيف اتباعاً لروح الإصلاحات الجارية في الأمم المتحدة" تستطيع تسهيل تشكيل شراكات من هذا النوع ضمن إطار القانون الدولي العام وذلك بقرار بسيط من جمعيتها العامة دون حاجة إلى مفاوضات طويلة على معاهدة متعددة الأطراف.

72- واقترحت مساهمة أخرى وضع "قانون حقوق الإنترنت" ليكون تابعاً مهماً لعملية إدارة الإنترنت ذات المصالح المتعددة. ويمكن في هذا القانون الاستفادة من مبادئ مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات ووضع تعريف موجز للحقوق والواجبات من وجهة نظر الأفراد[47]. ونادى اقتراح آخر[48] بوضع اتفاقية إطارية داخل الأمم المتحدة كوسيلة لمعالجة موضوع إدارة الإنترنت وإدخالها ضمن القانون الدولي. ومن شأن هذه الاتفاقية أن تكون إطاراً لوضع اتفاقات إضافية كلما دعت الحاجة إلى ذلك. ولما كانت قضايا السياسات المتعلقة بإدارة الإنترنت تختلف اختلافاً كبيراً من حيث نطاقها وتأثيراتها وموضوعاتها فإنها ستتطلب حلولاً مختلفة.

73- وذهب مجلس أوروبا إلى أن مسؤولية الدولة يمكن تخفيفها بتشجيع قيام أشكال جديدة من التضامن والشراكات والتعاون، وخصوصاً العمليات ذات أصحاب المصالح المتعددة والتعاون الدولي. ولاحظ المجلس المذكور أن الإدارة بواسطة أصحاب المصالح المتعددة ستساعد على تشكيل نماذج تنظيمية وغير تنظيمية وتُعالج، في الوقت المناسب، التحديات والمشكلات الناشئة عن سرعة تطور مجتمع المعلومات. كذلك اعترف مجلس أوروبا بضرورة الإشراف على العمليات متعددة أصحاب المصالح وذهب إلى أنه ليس من العملي لكل دولة أن تُمارس وظيفة الإشراف ولهذا فإن المنظمات المعهود إليها بمسؤولية إدارة الإنترنت عالمياً يجب أن تخضع للإشراف من جانب المجتمع

---

43 مثل Jeremy Malcolm.

44 David Allen.

45 Kuo-Wei Wu, Member of Executive Council, Asia Pacific Network Information Center (APNIC)، عضو المجلس التنفيذي لمركز شبكة المعلومات في آسيا والمحيط الهادي.

46 WSIS Cicil Society Working Group on Scientific Information، فريق المجتمع المدني العامل المعني بالمعلومات العلمية في مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات.

47 Vittorio Bertola.

48 IGP.

الدولي. وفي الوقت نفسه فإن آحاد الدول ليست مستبعدة من الإشراف، مثلاً فيما يتعلق بمسؤولياتها بموجب الالتزامات الخاصة بحقوق الإنسان.

المرفق الأول

قائمة البيانات

1. National Telecommunication Regulatory Authority in Egypt
2. Proposals of the Russian Federation to the Agenda of the Internet Governance Forum
3. UNESCO 'Information for All' Programme National Committee of Russia
4. International Telecommunication Union (ITU) Secretariat
5. An Overview of ITU work on International Internet Interconnectivity
   - The ITU-T Study Group 17 work plan on countering spam
   - The ITU-T Study Group 17 work plan on Cybersecurity
   - An Overview of ITU-T Internationalized Domain Names activities
   - An Overview of ITU-T Security Initiatives
   - ITU/BDT/HRD - Youth Programme
   - ITU/BDR/HRD - Youth Programme
   - An Overview of ITU-D Mandate and Activities in Cybersecurity
   - An Overview of ITU-D Mandate and Activities related to Access
   - An Overview of ITU-D Mandate and Activities in Measuring Access to telecommunication/ICTs and the Information Society
   - An Overview of ITU-D Mandate and Activities relevant to WSIS
   - An Overview of Some Relevant ITU Activities
6. Council of Europe
7. Orgnisation doe Economic Co-operation and Development (OECD)
   - OECD Anti-Spam Toolkit
   - Internet Traffic Exchange: Market Developments and Measurement of Growth
   - A summary of OECD work relevant to the IGF
8. The South Centre - Internet Governance for Development
9. Government of Quebec
10. International Chamber of Commerce/Business Action to Support the Information Society (BASIS)
    - ICC framework for consultation and drafting of Information Compliance obligations
    - Issues Paper on Internationalized Domain Names (IDN)

- Employee privacy, data protection and human resources [policy statement focused on European Union context]
- Information security for executives
- Privacy Toolkit
- Securing your business
- Standard Contractual Clauses for the Transfer of Personal Data from the EU to Third Countries
- The impact of Internet content regulation
- ICC policy statement on 'spam' and unsolicited commercial electronic messages
- Revised and updated matrix of issues related to the Internet and organizations dealing with them

11. Nippon Keidanren (Japan Business Federation)

12. Internet Society (ISOC)

    - Internationalising Top Level Domain Names: Another Look
    - Names and Naming for the DNS
    - DNS Root Name Servers
    - DNS Root Name Servers FAQ
    - The Genius of the Internet: Open Processes Drive Growth and Connectivity
    - Capacity Building: Enabling Sustainable Development of the Internet

13. ICANN's Non-Commercial User Constituency (NCUC) - Privacy Implications of WHOIS Database Policy

14. The European Information Society Group - Policing the Internet: Democratically accountable partnerships or self-protection groups?

15. WSIS Civil Society Working Group Scientific Information

16. WSIS Civil Society Human Rights Caucus

17. Free Software Foundation Europe (FSFE)
    - Sovereign Software
    - Free Software Essentials Reference Sheet

18. IT for Change - A Development Agenda in Internet Governance

19. Consumer Project on Technology, Sun Microsystems, IP Justice, Professor Ghosh of the University of Maastricht and the Electronic Frontier Foundation - A Positive Role for Government Procurement in Promoting Open IT Standards, the Network Effect and the Information Society

20. Electronic Frontier Foundation (EFF)
    - The Impact of Technological Protection Measure Regulation on Participation In The Information Society And The Free Flow of Information on The Internet
    - Unintended Consequences: Seven Years under the DMCA

21. Swiss Internet User Group - Internet Quality Labels

22. Native Language Internet Consortium (NLIC)

23. EUROLINC

24. Indigenous ICT Taskforce

25. The Association for Progressive Communications (APC) - Reducing the Cost of International Internet Connectivity

26. Centre Africain D'Echange Culturel (CAFEC), Coordination Nationale Du Reprontic Coordination Sous Regionale Afrique Centrale (ACSIS)

27. Foundation for a Free Information Infrastructure (FFII)

28. Global Internet Policy Initiative
    - Redelegation of Country Code Top Level Domains
    - Internet Exchange Points: Their Importance to Development of the Internet and Strategies for their Deployment – The African Example
    - Trust And Security In Cyberspace: The Legal And Policy Framework for Addressing Cybercrime
29. Native Language Internet Consortium - An Academic's Perspective on Promoting Multilingual Internet in India

30. Spanish Experts Group on Internet Governance and of Telefonica Foundation and Politécnica Madrid

31. Yale Information Society Project - Best Practices for Internet Standards Governance

32. WSIS Academia, Education and Research Task force - Open Educational Resources (OER)

33. Internet Governance Project

    - General Contribution
    - Framework Convention
    - Political Oversight of ICANN

34. IP Justice - Realizing the Internet's Promise of Universal Access to Knowledge and Development

35. Baher Esmat and Juan Fernandez - International Internet Connections Costs

36. David Allen, Co-principal, World Collaboration for Communications Policy Research - The role of intellectual / academic work in a policy forum

37. Professor William H. Dutton, Director, Oxford Internet Institute - Addressing the Issues of Internet Governance for Development: A Framework for Setting an Agenda for Effective Coordination

38. Vittorio Bertola, Turin, Italy - Chairman, ICANN At-large Advisery Committee & Former Member of the Working Group on Internet Governance (WGIG)

    - An introduction to Trusted Computing
    - The Internet Bill of Rights
    - Intellectual Property and the Internet: Issues, disagreements and open problems

39. Rishab A Ghosh, Senior Researcher at the United Nations University Maastricht Economic and social Research and training centre on Innovation and Technology (UNU-MERIT) - An Economic Basis for Open Standards

40. Janice R. Lachance, CEO, Special Libraries Association - Transparency and Openness in a Global Economy

41. Jeremy Malcolm, PhD candidate in law researching the IGF - Multi-Stakeholder Policy Development within the IGF

42. Kuo-Wei Wu, Member of Executive Council, Asia Pacific Network Information Center (APNIC)

43. JFC Morfin, INTLNET President

44. Janet Hawtin-Reid , Computing and information design, Bettong.org - Promoting Principles which Encourage Innovation and Participation

45. Marc Perkel, Owner, Junk Email Filter dot com and Computer Tyme Hosting, The Problem with Spam on the Internet

المرفق الثاني

مسرد

ASCII النظام الأمريكي الموحد لتبادل المعلومات: ترميز الأبجدية الرومانية بسبع بتات

ccTLD النطاق الأعلى للرمز القطري: من أمثلته uk. (للمملكة المتحدة) وde. (لألمانيا)، أو jp. (لليابان)

DNS نظام أسماء النطاقات: يترجم أسماء النطاقات إلى عناوين بروتوكولات الإنترنت

DRM إدارة الحقوق الرقمية

DOI معرِّف الموضوع الرقمي

F/OSS البرمجيات المجانية والمفتوحة

GAC اللجنة الاستشارية الحكومية (لهيئة الإنترنت المعنية بالأسماء والأرقام المخصصة)

gTLD أسماء النطاقات العليا العامة، مثل com. و int. و net. و org. و info.

IANA هيئة الأرقام المخصصة للإنترنت

ICANN شركة الإنترنت المعنية بالأسماء والأرقام المخصصة

ICT تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

ICT4D تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية

IDN أسماء النطاقات المدولة: عناوين على الشبكة العالمية (الويب) تستخدم فئة مغايرة لرموز النظام الأمريكي الموحد لتبادل المعلومات

IETF الفرقة العاملة المعنية بهندسة الانترنت

IGOs المنظمات الحكومية الدولية

IP بروتوكول الإنترنت

IP Address عنوان بروتوكول الإنترنت: محدد فريد مناظر لكل حاسوب أو جهاز متصل بشبكة من شبكات بروتوكول الإنترنت. ويوجد في الوقت الراهن نوعان من هذه العناوين مستخدمان فعليا، وهما الإصدار الرابع من بروتوكولات الإنترنت (IPv4) والإصدار السادس من بروتوكولات الإنترنت (IPv6). والإصدار الرابع (الذي يستخدم 32 عددا بتّيا) مستخدم منذ عام 1983 ومازال أشيع الإصدارات استخداما. وقد بدأ التحول إلى الإصدار السادس في عام 1999، وعناوينه مكونة من 128 عددا بتيا).

IPRs حقوق الملكية الفكرية

IPv4 الإصدار الرابع من بروتوكولات الإنترنت

IPv6 الإصدار السادس من بروتوكولات الإنترنت

IRA الأبجدية المرجعية الدولية

ISOC	مجتمع الاتصالات
ISP	مقدِّم خدمات الإنترنت
ITU	الاتحاد الدولي للاتصالات
IXPs	نقاط التبادل على شبكة الإنترنت
MDGs	الأهداف الإنمائية للألفية
NAPs	منافذ الشبكة
NGN	شبكة الجيل القادم
NRO	منظمة الموارد الرقمية التي تجمع كل RIRs، انظر ما بعد
OECD	منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
Registrar	هيئة التسجيل: هيئة مصرح لها (''معتمدة'') من مؤسسة تسجيل ببيع/تسجيل أسماء نطاقات باسم المؤسسة
Registry	مؤسسة التسجيل: شركة أو منظمة تحتفظ بقاعدة بيانات تسجيلية مركزية للنطاقات العليا أو لمجموعات بعناوين بروتوكولات الإنترنت (مثل مؤسسات التسجيل الإقليمية للإنترنت، انظر ما يلي). وتعمل بعض مؤسسات التسجيل بدون الاستعانة بأي هيئة تسجيل على الإطلاق، أو بالاستعانة ببعض هيئات التسجيل، وتسمح مع هذا أيضا بالتسجيل المباشر فيها.
RIRs	مؤسسات التسجيل الإقليمية للإنترنت: منظمات لا تهدف للربح مسؤولة عن توزيع عناوين بروتوكولات الإنترنت على الصعيد الإقليمي لمقدمي خدمات الإنترنت ومؤسسات التسجيل المحلية.
Root servers	الخوادم الجذرية: خوادم تحتوى على مؤشرات لخوادم الأسماء الرسمية المستخدمة من أجل جميع النطاقات العليا. وعلاوة على الخوادم الجذرية الثلاثة عشر ''الأصلية'' الحاوية لملف المنطقة الجذرية الذي تديره هيئة الأرقام المخصصة للإنترنت، يوجد اليوم عدد كبير من خوادم Anycast تقدم معلومات متطابقة، وموزعة على جميع أنحاء العالم من خلال بعض من جهات التشغيل الأصلية الاثنتي عشرة.
Root zone file	ملف المنطقة الجذرية: ملف رئيسي يتضمن مؤشرات إلى خوادم للأسماء من أجل جميع النطاقات العليا.
SMEs	المشاريع الصغيرة والمتوسطة
TLD	نطاق أعلى
UNESCO	منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة
WGIG	الفريق العامل المعني بإدارة الإنترنت
WHOIS	بروتوكول للإجابة على الاستفسارات موجه للمعاملات ومستخدم على نطاق واسع لتقديم الخدمات الإعلامية لمستخدمي الإنترنت. وكان مشغلو سجل النطاقات العليا، في معظمهم وليس كلهم، يستخدمونه في الأصل لتقديم خدمات

''الصفحات البيضاء'' ومعلومات عن أسماء النطاقات المسجلة، ولكن امتدادته الحالية تغطي طائفة أوسع بكثير من خدمات المعلومات، ومن بينها عمليات البحث في بروتوكول WHOIS لسجلات الإنترنت الإقليمية عن معلومات عن تخصيصات عناوين بروتوكولات الإنترنت.

WSIS مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات